مفهوم الحجاج في القرآن الكريم
دراسة مصطلحية

د. لمهابة محفوظ ميارة

دلالة الحجاج في اللغة والاصطلاح:

أولاً– الدلالة المعجمية اللغوية للفظ الحجاج:

إذا رجعنا إلى ابن فارس وجدناه يحصر مادة (حجج) في أربعة معان كبرى؛ قال: «الحاء والجيم أصول أربعة:

١– فالأول: القصدُ، وكل قصد حج.. ثم اختُصَّ بهذا الاسم القصدُ إلى البيت الحرام للنسك.

قال: ومن الباب: المحَجَّةُ، وهي جادّةُ الطريق.. ومُمْكِنٌ أن تكون الحُجَّةُ مشتقة من هذا؛ لأنها تُقصَدُ، أو بها يُقصَدُ الحقُّ المطلوب. يقال: حاججت فلانًا فحَجَجْتُه أي غلبتُه بالحجة، وذلك الظَّفَرُ يكون عند الخصومة، والجمع حُجَجٌ، والمصدرُ الحِجَاجُ.

ومن الباب حججتُ الشَّجَّةَ[1]، وذلك إذا سَبَرْتَهَا بالميلِ، لأنك قصدت معرفة قَدْرِها.

٢– والأصل الآخر: الحِجَّةُ وهي السَّنة، وقد يمكن أن يجمع هذا إلى الأصل الأول؛ لأن الحج في السنة لا يكون إلا مرة واحدة، فكأن العام سُمي بما فيه من الحج حِجّةً.

---

(١) الشَّجَّةُ كسرٌ في الرأس، يقال: شججت رأسه أشُجُّه شَجًّا. انظر المقاييس ٣/ ١٧٨، والقاموس المحيط/ شجَّ.

وحَجُّ الجُرحِ: سَبْرُهُ وقياسُه بالمِحْجاجِ أي بالمِسْبار ليُعرَف غورُه. انظر اللسان/ حجج.

٣– والأصل الثالث: الحَجاجُ، وهو العظم المستدير حول العين.

٤– والأصل الرابع: الحَجْحَجَة: النُّكوص، يقال حملوا علينا ثم حجحجوا..»[١].

ولعله من الممكن أن يستخلص المتأمل في نص ابن فارس الدلالات الآتية:

الدلالة الأولى التي عليها المدار هي القصد الذي هو من معاني مادة «الحج»، وهو أكثر الأصول ارتباطًا بموضوع البحث. ثم إن بعضًا من أصول المادة المتبقية – التي أشار إليها ابن فارس وغيره – ترجع إلى هذا الأصل، وإن تفاوتت مستويات ذلك. قال ابن فارس في الأصل الثاني: «الحِجَّةُ وهي السَّنة، وقد يمكن أن يجمع هذا إلى الأصل الأول؛ لأن الحج في السنة لا يكون إلا مرة واحدة، فكأن العام سُمي بما فيه من الحج حِجّةً». ومن الجلي أن هذا المعنى المعبر عنه، هو من زاوية إطلاق اسم الشيء على ما يقع فيه، ومن زاوية جعل الأحداث الواقعة معيارًا، له سلطة التأريخ للأزمان.

وليس هذا التأويل بعيدًا عن معنى القصد هنا الذي هو الاعتماد والأَمُّ، فهو يتجاوز الدلالة المحصورة في النية والإرادة نظريًا، إلى الدلالة المقيدة بالفعل قدومًا وسيرًا، إلى المقصود العملي. ومن هنا نجد أن «الراغب الأصفهاني» لم يتوقف عند ذكر «القصد»، بل جعله مقيدًا بالزيارة فقال: «أصل الحج القصد للزيارة، قال الشاعر: «يَحُجُّونَ بَيْتَ الزِّبْرِقَانِ المُعَصْفَرَا»[٢].

قال في اللسان: «أي يقصدونه ويزورونه»[٣].

هذا هو الأصل في الحج، ثم تعورف استعماله في القصد إلى مكة للنسك والحج إلى البيت خاصة. والحج قصد التوجه إلى البيت بالأعمال المشروعة

(1) المقاييس ٢/ ٢٩– ٣١.

(2) المفردات/ حج، والشاعر هو المخبل السعدي وتمام البيت كما في اللسان:

وأشهد من عوفٍ حلولاً كثيرة يحجون بيت الزبرقان المزعفرا.

(3) اللسان/ حجج.

فرضًا وسنة، والحِجُّ بالكسر الاسمُ[١].

ويمكن أن تعتبر «الحجة» احتمالاً مشتقة من «المِحَجَّ»، وهي جادة الطريق، قال: «لأنها تُقْصَدُ أو بها يُقصَدُ الحقُّ المطلوب»[٢]، وفي الحجة تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى في باب المشتقات.

الدلالة الثانية: المخاصمة والمغالبة قصد الظفر؛ حيث يأتي «الحِجاج» و«التَّحاجّ» بمعنى الخصومة؛ وذلك باعتبار ما في هذا المصطلح من المغالبة وقصد الظفر، يقال: «حاججت فلانا فحَجَجْتُه أي غلبتُه بالحجة، وذلك الظَّفَرُ يكون عند الخصومة»[٣].

قال في اللسان: «والتَّحاجُّ: التخاصم»[٤]. ومن أجل هذا المعنى قيل في معنى الحُجَّة: «ما دوفعَ به الخَصْمُ» بغض النظر عن تحقق معنى البرهان فيها أو عدمه، على أن الأصل هو التحقق. وقد أخرج البخاري عن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّه عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ وَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلاَ يَأْخُذْ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّار»[٥].

وأصل الخصومة المنازعة، وهي لا تستلزم عداوة ولا مقاتلة، بل مدارها أساسًا

(1) انظر المفردات/ حج، واللسان/ حجج.

(2) أصل هذا الكلام عند الأزهري في قوله: «إنما سميت حجة لأنها تُحَجُّ أي تقصد لأن القصد لها وإليها وكذلك محجة الطريق هي المقصد والمسلك». اللسان/ حجج.

(3) قوله «وذلك الظفر يكون عند الخصومة» كأنه منقول عن الأزهري في قوله: «الحجة الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة» اللسان/ حجج.

(4) اللسان/ حجج.

(5) أخرجه البخاري واللفظ له في كتاب الحيل، بَاب: إِذَا غَصَبَ جَارِيَةً فَزَعَمَ أَنَّهَا مَاتَتْ. حديث رقم: ٦٤٥٢.

على التَّحَاقِّ والاختلاف في دعوى تملك الحق، مع الاجتهاد في تحقيق الغلبة في طلب ذلك. وربما يكون من هذا الباب قولهم: «رأسٌ أحجُّ أي صَلْبٌ، واحتجَّ الشيءُ صَلُبَ»[١].

ولا ريب أن ظروف المنازعة ودواعي الصراع تقتضي تصلبًا في الرأي وتمسكًا به، واحتجاجًا بما يملكُ من الدلائل القطعية أو الظنية التي يراها حاسمة في الخصومة.

الدلالة الثالثة: الإحاطة والصلابة ويدل عليها قوله: «الحَجَاجُ هو العظم المستدير حول العين»، ونستطيع أن نضيف هذا المدلول إلى الأصل الأول؛ وذلك لما فيه من معاني الإحاطة و الصلابة؛ وهما أمران مطلوبان ومقصودان في المنازعة؛ لأن كل واحد من طرفي الصراع يريد إحاطة منازعه بالحجج الدالة الدامغة، والبراهين الفاصلة الدافعة إلى المضايق، وقد يكون من هذا الباب قولهم: «حَجَاجُ الشمس» أي حاجبها وهو قرنها، وقولهم: «حَجَاجا الجبل» أي جانباه[٢].

الدلالة الرابعة: وهي التي تشير إليها معاني النكوص والكف والتوقف والارتداع ويدل عليها لفظ «الحجحجة» وهو ما قصده الفيروزابادي فيما ذكره من معاني الحج بأنه الكَفُّ[٣]، وكما قال ابن منظور: «حجحج عن الشيء كفَّ عنه»، قال: «والحجحجة التوقف عن الشيء والارتداع»[٤].

وقال أيضًا: «حجحج الرجل إذا أراد أن يقول ما في نفسه ثم أمسك»[٥].

(1) اللسان/ حجج.
(2) اللسان /حجج.
(3) القاموس المحيط/ حجج.
(4) اللسان/ حجج.
(5) اللسان/حجج.

وهذا كله قد يمكن جمعه إلى الأصل الأول أيضًا؛ لكون وقوع الارتداع في أحد المتنازعين مقصودًا عند الآخر، ولذلك يقال: «حاججت فلانًا فحَجَجْتُه أي غلبتُه بالحجة»[١]. «وفلان خصمه مَحْجُوجٌ»[٢].

الخلاصة:

إذا انطلقنا من أصل هذه المادة، الذي استفاضت في شرحه وتوضيحه أمهات المعاجم اللغوية والقرآنية، وما تفرع عنه من دلالات، تؤول إلى الأصل المعتبر معنىً واشتقاقًا، واستنار استنطاقنا للمادة بما مُورِسَ و اعتُمِدَ من نظرات تأويلية في ضمِّ تلك المعاني إلى أصلها الأول، فإنه يمكن التصريح بالنتيجة التالية: وهي أن الأصل في مادة «حجج» موزَّع بين ثلاثة فروع: الأول المِحَاجُّ الحَجِيجُ: وهو صاحب الغلبة في الحجاج، والثاني المِحَاجُّ المحجوج وهو المغلوبُ، والثالث الحُجَجُ التي تدور على ألسنة كل من المتناظرين.

ومن ها هنا نقول: حاجَّهُ فحَجَّهُ فهو حَجِيجٌ والآخر مَحْجُوجٌ؛ ولكن كل المدارات لها مآل جامع تثوب إليه – من جهة ما – ألا وهو القصد.

ثانيًا– الدلالة الاصطلاحية العامة للفظ الحجاج:

لا تكاد تخلو كتب التراث العربي الإسلامي من تداول مصطلح الحجاج أو الاحتجاج أو المحاجة في عدة مجالات، وفي عدة علوم، وخصوصًا في المسائل ذات الطابع الفكري والفلسفي التي كثيرًا ما يعتريها الخلاف في وجهات النظر والتأويل؛ وهكذا نجده مستعملاً في علوم كُثر نحوًا ولغةً، وقراءةً وحديثًا، وفقهًا وأصولاً، ومنطقًا وعِلم كلام...

إن هذا المصطلح، مثله كمثل مصطلح «الجدل»، مستعمل عندما تختلف وجهات النظر بين أولي العلم في الدلالات والمقاصد المحددة لتلك المباحث؛ فهو

(1) المقاييس: ٢/ ٣٠، واللسان/ حجج.

(٢) الأساس في البلاغة، ص: ٧٦.

مستعمل عندهم في الانتصار لآرائهم ومذاهبهم. وقد رأينا في نص سابق لابن خلدون أنه استعمل مصطلحات «الجدل» و«المناظرة» و«الاحتجاج» بما يدل على تقاربها إن لم نقل على ترادفها. وإذ كانت المعاجم الاصطلاحية لا تشفي الغليل في هذا الباب، ولا تسعف الباحثين بتعريفات وافية لمصطلح الحِجاج فقد يجوز لنا أن نستعير تعريفاتهم للجدل في تقريب معنى الحِجاج في الاصطلاح العام، وإن كنا ندرك أن أي مصطلح قرآني مهما شابه غيره أوقاربه في دلالته ووظائفه يظل قائمًا بذاته له خصائصه المميزة له عن غيره باعتباره كائنًا لفظيًّا ومفهوميًا له قيوميته الفردية وكينونته الاصطلاحية التي تجعله كالتوائم التي بقدر ما تشتبه بقدر ما تختلف؛ قال ابن سينا: «أما المجادلة فهي مخالفة تبغي إلزام الخصم بطريق مقبول محمود بين الجمهور»[١].

وقال الجرجاني: «الجدل عبارة عن مراء يتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها»[٢].

وقال أبو البقاء في كتاب الكليات:«الجدل هو عبارة عن دفع المرء خصمه عن فساد قوله لحجة أو شبهة، وهو لا يكون إلا بمنازعة غيره»[٣].

وقال نجم الدين الطوفي: «وموضوعه – أي الجدل– هو الأدلة من جهة ما يبحث فيه عن كيفية نظمها وترتيبها على وجه يوصل إلى إظهار الدعوى وانقطاع الخصم، وغايته ردّ الخصم عن رأيه ببيان بطلانه»[٤].

وقال صاحب المصباح المنير، بعد أن ذكر المعنى اللغوي للجدل: «إذا خاصم بما يشغل عن ظهور الحق، ووضوح الصواب، هذا أصله، ثم استعمل

(١) الشفاء: كتاب الجدل: ٢٣/١.

(٢) التعريفات، ص: ٦٦.

(٣) الكليات، ص ٦٦.

(٤) عَلَم الجذل في علم الجدل، ص:٤

على لسان حكمة الشرع في مقابلة الأدلة لظهور أرجحها»[١].

ويتضح أن خلاصة المعنى اللغوي للجدل هي اللدد في الخصومة والقدرة عليها وامتداد الخصومة ومراجعة الكلام.

وأما في الاصطلاح فهو المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة لإلزام الخصم كما نص على ذلك ابن سينا في كتاب الجدل، ولا شك أن المفهوم القرآني لِلحجاج والجدل يختلف اختلافا بيِّنًا عما هو عليه عند الفلاسفة والفقهاء والمتكلمين، وسنفصل القول في ذلك في الفصول القادمة إن شاء الله تعالى.ولعل هذا الوعي المصطلحي الدقيق بين طبيعة الأسلوب القرآني والمصطلحات المحدثة، هو ما أشار إليه الإمام السيوطي في قوله:«لم ينزل القرآن والسنة إلا على مصطلح العرب ومذاهبهم في المحاورة والتخاطب والاحتجاج والاستدلال، لا على مصطلح اليونان، ولكل قوم لغة واصطلاح، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[٢] فمن عَدَلَ عن لسان الشرع إلى لسان غيره، وخرَّج الوارد من نصوص الشرع عليه، جهل وضلَّ ولم يصب القصد[3].

وإذ كان المصطلح الأم الذي عليه مدار السبر والتوصيف والتكشيف هو الحِجاج لا الجدل، فسنتساءل الآن عن مفهوم الحِجاج وحياته وسياقاته في القرآن الكريم؛ وبذلك تتضح الفروق المصطلحية، ويقف الباحث على الدلالات الأصلية للمفهوم، ويرى الفرق الكبير بين المعاني الفلسفية والكلامية التي حَرَّفت الكلم عن مواضعه، وبين دلالة الوحي التي هي المرجعية النصية التأسيسية لِلحجاج لغة واصطلاحًا.

(١) المصباح المنير، ص ١٢٨.

(٢) إبراهيم: ٤.

(٣) صون المنطق والكلام، ص: ١٦.

ثالثًا– دلالة الحجاج في القرآن الكريم:

١–المستوى الإحصائي والتصنيفي:

إذا أنعمنا نظرنا وأمعنَّا فكرنا في مادة (ح–ج–ج) ومشتقاتها في القرآن الكريم فسنجدها مذكورة في ثلاثة وثلاثين موضعًا.

غير أن عنوان المفهوم المدروس الذي يخصص مجاله الدلالي في دائرة خاصة يدفعنا إلى فرز جملة من المشتقات التي تدخل في تلك الدائرة دون غيرها من المشتقات الدالة على مفاهيم أخرى في مجال آخر، ونعني بالذات مشتق «الحج» الدال على الشعيرة المعروفة، سواء ما ورد منه مصدرًا كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾(١)، أو فعلاً كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾(٢)، أو اسم فاعل كما في قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾(٣).

ونعني كذلك مشتق «الحِجج» أي السنوات، كما في قوله تعالى:﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾(٤).

فهذه المشتقات لم تدخل في الإحصاء باعتبار تباينها المفهومي الكبير مع مشتقات الجذر المفهومي للحجاج.

وبناء عليه يمكن استجماع صورة عن مواضع المفهوم المقصود في الجدول التالي الذي ذيلناه بمجموعة من النتائج والتعليقات من خلال عدد من المطالب حتى يتبين حجم الورود وطبيعته ودلالاته.

(١) البقرة: ١٨٩.

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) التوبة: ١٩.

(٤) القصص: ٢٧.

الآيـة		رقمها	السورة	رقمها	مكية	مدنية
من الفعل الماضي (حَاجَّ)	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ﴾	٢٥٨	البقرة	٢		م
	﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾	٦١	آل عمران	٣		م
	﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلّهِ﴾	٢٠	آل عمران	٣		م
	﴿هَاأَنتُمْ هَؤُلاء حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلمٌ﴾	٦٦	آل عمران	٣		م
	﴿وَحَآجَّهُ قَوْمُهُ﴾	٨٠	الأنعام	٦	ك	
من الفعل المضارع (يُحاجُّ)	﴿لِيُحَآجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ﴾	٧٦	البقرة	٢		م
	﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِي اللّهِ﴾	١٣٩	البقرة	٢		م
	﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾	٦٥	آل عمران	٣		م
	﴿فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ﴾	٦٦	آل عمران	٣		م
	﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾	٧٣	آل عمران	٣		م
	﴿قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللّهِ﴾	٨٠	الأنعام	٦	ك	
	﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ﴾	١٦	الشورى	٤٢	ك	
من الفعل المضارع (يتحاجُّ)	﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ﴾	٤٧	غافر	٤٠	ك	
الاسم (حجة)	﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾	١٥٠	البقرة	٢		م

	﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾	١٦٥	النساء	٤		م
	﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾	٨٣	الأنعام	٦	ك	
	﴿قُلْ فَلِلّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾	١٤٩	الأنعام	٦	ك	
	﴿لا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾	١٥	الشورى	٤٢	ك	
	﴿حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾	١٦	الشورى	٤٢	ك	
	﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا﴾	٢٥	الجاثية	٤٥	ك	

٢– في مستوى حجم الورود:

أ) تبين أن مجموع المواضع التي ورد بها مفهومنا المدروس بمختلف صوره ومشتقاته بلغ عشرين موضعًا. وهنا نرى أن نقف عند إحصاء سابق للإمام ناصح الدين عبد الرحمن بن نجم المعروف بابن الحنبلي في كتابه: «استخراج الجدال من القرآن الكريم» حيث يقول: «اعلم أن الله سبحانه ذكر لفظة الجدل وما تصرف منها في كتابه العزيز في تسعة وعشرين موضعًا ولفظة الحجة وما تصرف منها في سبعة وعشرين موضعًا»(١).

والذي يعنينا في هذا المقام بالذات، هو العدد المتعلق بلفظة "الحجة"؛ فهو عدد غريب، إذا ما نظر إليه في ضوء الجدول المعروض، إذ إن اثني عشر موضعًا من مجموع مواضع مادة (ح. ج. ج)، هي في معنى "الحج" الذي هو الشعيرة المعروفة، وموضع واحد في معنى السنوات، فإذا نقصنا اثني عشر

(١) استخراج الجدال من القرآن الكريم، ص ٥١.

بالنسبة إلى المعنى الأول، وواحدًا بالنسبة إلى المعنى الثاني، بقي عشرون موضعًا، علمًا أن مجموع مواضع المادة كلها، هو ثلاثة وثلاثون موضعًا، كما سبقت الإشارة إليه.

وعليه يمكن أن نرجِّح بأن لفظة «سبعة» مقحمة على لفظ «عشرين»، وأنها من أخطاء النساخ؛ إذ من المستبعد جدًا، أن يقع هذا من ابن الحنبلي في إحصاء هذه المواضع القليلة، وتحدث له هذه الزيادة بنسبة تزيد على الثلث. وقد كان الرجل واعيًا بالمفهوم المقصود، ومُمَيِّزًا له عن المعاني والمفاهيم الأخرى، التي اشتقت من أصل المادة فهو يقول: «ولفظة الحجة وما تصرف منها..»!!. وما تصرف منها في القرآن الكريم لا يتعدى العشرين قطعًا.

ب) إن حجم الورود بالنسبة إلى هذا المفهوم – وإن كان يبدو قليلاً بالمقارنة بمفاهيم أخرى في القرآن الكريم، مثل مفاهيم العلم والإيمان، والكفر والشرك والعبادة والذكر، والطاعة والتقوى، والبعث والصلاة، وغيرها– فإنه وعلى الخصوص بالنسبة إلى مشتق «الحجة» منه قوي في دلالته، غني في معانيه، واسع في مظاهره وآفاقه؛ ولذلك صح إسناده إلى الله تعالى في قوله:﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ !!.

ولا شك أن القرآن الكريم، بجميع دلائله وآياته التي توجه بها نحو الإنسان وغيره، بقصد البيان، هو مندرج ضمن هذه الضميمة العظيمة: «حجة الله البالغة». وهذا هو الذي دفعنا إلى محاولة الكشف عن بعض مظاهر الحجاج القرآني، لكونه مبنيًّا على الاحتجاج بالحجة البالغة القاطعة، وذلك مقابل المحاجة المذمومة، التي اعتمدها المعاندون للرسالات، والجاحدون بما أنزل من الآيات.

٢– في مستوى زمن الورود:

نقصد بزمن الورود ما كان من نصوص المتن مكيَّ النزول، أو ما كان منه مدنيًّا، وما لذلك من دلالات ؛ فيلاحظ من الجدول:

أ) أن المواضع التي ورد بها المفهوم، باعتبار هذا التصنيف، متقاربة، إن لم تكن متساوية؛ فالمكية تسعة، والمدنية أحد عشر.ولعل منطق هذا التصنيف، بهذه النسبة في التوزيع،يصرح بدلالة ناطقة بالوضع الفكري والعَقَدِيّ، تشير إلى أن مفاهيم الحجاج والجدل، وما ينجر عنها من صراعات وخلافات، قد رافقت تنزل القرآن ورسالة الإسلام، في أغلب المراحل؛ لأن الحجاج معبِّرٌ بصيغه الفعلية، عن سلوك متمكن في نفوس هؤلاء، ونزعة طاغيةٍ عليهم، مستوليةٍ على عقولهم وقلوبهم، ألا وهي الجدل المذموم والشقاق، ومشاهد ذلك واضحة في القرآن! فقد استمرت فلول المشركين والملحدين وطوائف اليهود والنصارى في عناد وشقاق وخصومات لا تكاد تنطفئ نارها، مع دعوة القرآن ورسالته الكونية، وامتدت آثار ذلك الصراع إلى مختلف مكونات الإسلام، عقديةً ورسالةً وشريعةً.

وليس غريبًا أن يكون القرآن الكريم، قد فصَّل القول، وحسم الأمر، في وقت مبكر جدًّا، وذلك حين حمي الوحي وتتابع، برهانًا يظهر كل مستور، وبيانًا يطرد كل ريب واشتباه، ومنطقًا عقليًّا وفطريًّا، يجيب على كل التساؤلات، ويكشف عن كل المغيبات، سواء كانت في أغوار الماضي، أو في ظلمات المستقبل، أوفي خبايا النفوس..! وتُوِّجت تلك المراحل بهذا البيان القرآني المدوي في أسماع الكون، والمستوعب لكل التطورات والاحتمالات، والمهيمن بمنطقه الرباني، على كل حجة وبرهان، أو شقاق وجدل: ﴿قُلْ فَلِلّهِ الحُجَّةُ البَالِغَةُ!!﴾. وقد جاء هذا البيان من خلال سورة الأنعام المكية التي يقال إنها السورة الوحيدة التي نزلت جملة واحدة!

قال القرطبي: «وفي البخاري عن ابن عباس قال: إذا سرّك أن تعلم جهل العرب فاقرأ ما فوق الثلاثين ومئة من سورة الأنعام ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُواْ أَوْلاَدَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ إلى قوله:﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾.

قال العلماء: هذه السورة أصل في محاجة المشركين وغيرهم من المبتدعين

ومن كذب بالبعث والنشور، وهذا يقتضي إنزالها جملة واحدة؛ لأنها في معنى واحد من الحجة، وإن تصرف ذلك بوجوه كثيرة، وعليها بنى المتكلمون أصول الدين؛ لأن فيها آيات بينات ترد على القدرية دون السور التي تذكر والمذكورات»[1].

ثم إن القرطبي نقل عن ابن العربي في موضع آخر قال: «وهذا الذي قاله – أي ابن عباس– كلام صحيح، فإنها – يعني العرب – تصرفت بعقولها العاجزة في تنويع الحلال والحرام سفاهة بغير معرفة ولا عدل، والذي تصرفت بالجهل فيه من اتخاذ الآلهة أعظم جهلاً وأكبر جرمًا، فإن الاعتداء على الله تعالى أعظم من الاعتداء على المخلوقات، والدليل في أن الله واحد في ذاته واحد في صفاته واحد في مخلوقاته أبين وأوضح من الدليل على أن هذا حلال وهذا حرام. وقد روي أن رجلاً قال لعمرو بن العاص: إنكم على كمال عقولكم و وفور أحلامكم عبدتم الحجر. فقال عمرو: تلك عقول كادها باريها. فهذا الذي أخبر الله سبحانه من سخافة العرب وجهلها أمرٌ أذهبه الإسلام وأبطله الله ببعثه الرسول عليه السلام فكان من الظاهر لنا أن نميته حتى لا يظهر، وننساه حتى لا يذكر؛ إلا أن ربنا تبارك وتعالى ذَكَرَهُ بنصه وأورده بشرحه كما ذكر الكافرين به، وكانت الحكمة في ذلك والله أعلم أن قضاءه قد سبق وحكمه قد نفذ بأن الكفر والتخليط لا ينقطعان إلى يوم القيامة»[2].

والقرآن الكريم كله مليء بالحجج والبراهين في مختلف المجالات، وتسمية مقاطعه بالآيات لكونها علامات على الحقائق!.

ونودُّ أن نشير هنا إلى أن التقابل الضدي بين المنطق الحجاجي في القرآن،

(1) الجامع لأحكام القرآن: ٦/ ٣٨٣.

(2) الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٩٠.

ومحاجة أهل الشقاق والعناد، قد ظلت حلقاته متصلة ردحًا من الزمن، وما انفك الخطاب القرآني يعرض حجج الفريقين مفصلة، ويسجل لكل فريق حجته بلسانه،إلى أن عمَّت حجة الله البالغة،فبهرت كل عقل، وأسكتت كل صوت، وأفحمت كل مكابر، وألجمت كل المعاندين بلجام الهزيمة...فأكمل الله دينه، وأتم نعمته، ومكَّن للإسلام في النفوس والحياة، وأدخل عباده في دينه أفواجًا. وبهذا تكون حجة الله تعالى البالغة قد قامت على العباد بما أنزل من البراهين القاطعة والآيات البينة، ثم بما ترجمه الواقع وصدقه الحال من إقامة النظام الإسلامي في شتى شعب الحياة والإنسان، من خلال النماذج البشرية والحضارية الفريدة، التي صارت واقعا معيشًا، بعد تنزل القرآن.

ب) أن سورة الأنعام من بين السور المكية الواردة في الجدول هي أكثرها ورودًا (أربع مرات)، وأن سورة آل عمران من بين السور المدنية الواردة فيه أيضًا هي أكثرها ورودًا (ست مرات)، ثم تليها سورة البقرة (أربع مرات)، وهذه السور الثلاثة، وهي من السبع الطوال، قد استوعبت مقالات جميع الطوائف المخالفة حينئذ، وهم المشركون والنصارى واليهود. وفي المسألة أمثلة تأتي في موضعها إن شاء الله تعالى.

٣– في مستوى شكل الورود:

ونقصد به الصيغ التي ورد بها المفهوم في القرآن الكريم. ثم الأحوال والقرائن التي حفت بتلك الصيغ، وما تدل عليه من الدلالات.

أولاً: في مستوى الصيغ الصرفية:

فيلاحظ من الجدول السابق أن هذه الصيغ منحصرة في ما يلي:

١) الفعل الماضي: «حَاجَّ» في خمسة مواضع، وجاءت مسندة إلى ضمير المفرد والجماعة. (حاجَّ– حَاجَّك – حَاجَّهُ– حاجُّوكَ – حاجَجْتُمْ).

٢) الفعل المضارع: «يُحاجُّ» في خمسة مواضع، وجاءت فيها جميعًا بضمير الجماعة. (يحاجُّوكم (مرتين)– تُحَاجُّونَ – أتحاجُّوني– أَتُحَاجُّونَنَا)، وفي الأخيرتين: الرابعة والخامسة بصيغة الاستفهام الإنكاري.

٣) الفعل المضارع: «يتحاجُّ» على وزن يتفاعل في موضع واحد: (يَتَحَاجُّونَ) وجاء بضمير الجماعة.

٤) الاسم: «حُجَّةٌ» في سبعة مواضع، وفي أحوال ورودها تفصيل يأتي في حينه في فصل المشتقات.

فيلاحظ أن الصيغ الفعلية هي أكثر الصيغ ورودًا، وأن الزمنين الماضي والمضارع متساويان في حجم الورود، وأن الفعل «يتحاجُّ» الدال على التفاعل بين طرفين ورد مرة واحدة. ثم إنه لم يذكر من الأسماء المشتقة من مادة (حجج) إلا «الحُجَّة»، فلم يذكر اسم الفاعل: «المحاج أو الحجيج» ولا اسم المفعول: «المحجوج».

وإذا تأملنا في صيغة الفعل الماضي: «حاجَّ» من فاعَلَ، وصيغة الفعل المضارع: «يُحاجُّ» من يُفاعِلُ فإنا سنجدهما دالتين على المشاركة؛ لكن دلالتيهما ليستا في قوة دلالة صيغة «يَتَحاجُّ» من «يتفاعل» الدالة على المشاركة وتبادل المحاجة بوضوح.

ولعل السر في ذلك – والله تعالى أعلم– أن «حاجَّ» دالة على المحاجة، وهو معنى مذموم لأنه مبني على العناد، ولذلك لم يسند إلا إلى الأشخاص والطوائف المنحرفة المصرة على التكذيب والمخالفة. ولما كان الأمر كذلك، وكان الطرف الآخر يمثله الأنبياء والمؤمنون، فإنهم وإن كانوا طرفًا مشاركًا، لم يسند إليهم فعل المحاجة؛ وذلك لكي ينحصر ما فيه من معنى العناد في المنحرفين. وهذا يعني أن محاجة هؤلاء واردة بعد استيفاء البيان من قبل الأنبياء، واستمرارهم في تفصيل

الأدلة وتصريفها وتكرارها، وعرضهم للمعجزات؛ ولذلك فقد ناسب أن يوصف فعلهم بالبيان والبينات لا بالاحتجاج كما هو مؤكد في القرآن الكريم في عدة مواضع كقوله تعالى:﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾(١).

ولعل هذا هو السر أيضا في ورود لفظة «الحُجَّة» وهي المشتق الوحيد الذي استثني من المعنى المذموم وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾(٢) تنبيهًا على أنها بلغت النهاية جلاءً وقوةً وقطعًا.

وبناء عليه يمكن القول: إن الأنبياء عليهم السلام إنما يحتجون بمعنى يعرضون حجة الله تعالى على العباد، ولا يحاجون، بمعنى أنهم لا يعاندون أقوامهم ولا يهجمون عليهم بالكلام الكثير، ولا يدخلون بهم في المتاهات الفكرية والفلسفية الفارغة التي لا يكون الهدف منها الوصول إلى الحق، وإنما يكون الغرض منها هو العناد واتباع الهوى.

والقصد هو أن المفاعلة المضمنة في المحاجة لا تعني بالضرورة مشاركة الأنبياء وأتباعهم في مفهومها؛ بل هي خاصة بأولئك المعاندين محصورة فيهم. ولذلك ورد فعل «التحاج» الدال على المشاركة الصريحة مسندًا إلى أهل النار في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ﴾. تنبيهًا على أن أهل النار يدخلون في متاهات كلامية فارغة لا طائل من ورائها؛ وذلك لأن عقولهم قاصرة عن إدراك المقاصد الحقيقية من الكلام؛ فهم يتحاجون حبًّا للمُحاجّة ذاتها، وتلذذًا بالمخالفة لا قصد فوق ذلك ولا هدف يمكنهم الوصول إليه.

ثانيًا: في مستوى القرائن السياقية:

(١) الحديد: ٢٤.

(٢) الأنعام: ١٤٩.

ونحن نتلمسها من خلال كل موضع فموضعٍ بحسب السياق وما احتواه:

الموضع الأول: (حَاجَّ):

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[١].

١) فالفعل ورد هنا ماضيًا مسندًا إلى مبهم، لكن أشير في اللاحق إلى أنه الملك الذي كان في عهد إبراهيم عليه السلام، بدلالة قوله بعد: ﴿أَنْ آتَاهُ اللهُ المُلْكَ﴾! مما يدل على أن إبهامه لقصد متعلق بشخصية هذا المحَاجِّ ونفسيته! قال السيوطي: «والمراد نمرود لشهرة ذلك؛ لأنه المرسل إليه. قيل: وقد ذكر الله فرعون في القرآن باسمه ولم يسم نمرود لأن فرعون كان أذكى منه كما يؤخذ من أجوبته لموسى، ونمرود كان بليدًا ولهذا قال: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيْتُ﴾، وفَعَلَ ما فَعَلَ مِنْ قَتْلِ شخصٍ والعفو عن آخر، وذلك غاية البلادة!!»[٢].

فهذه مقدمة وطِّئ بها للمفهوم للتنبيه على ذمه وانحطاط مرتبته.

٢) قوله:﴿أَلَمْ تَرَ﴾؟! وهو استفهام للتنبيه كما قال الزركشي. وقال النحاس: «وهذه ألف التوقيف. وفي الكلام معنى التعجب: أي اعجبوا له»[٣]. علمًا أن المخاطب بهذا التنبيه والتعجيب هم سائر العقلاء وذوي الفِطَر السليمة وعلى رأسهم رسول الله ﷺ الذي أنزل عليه القرآن، ولا شك أن هذا تحكيم لهم فيه، وعَزْلٌ له من سائر الخلق في زاوية الشذوذ والتمرد والضلال والانحراف. وعلى

(١) البقرة: ٢٥٨.

(٢) الإتقان: ٢/ ٣٨٢- ٣٨٣.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٢٧٥- ٢٧٦.

هذا يتأسس المفهوم المسند إليه بعد ذلك أنه في غاية الذم و مجانبة الصواب.

٣) قوله ﴿حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ..﴾، صرَّح باسم إبراهيم عليه السلام، وهو النبي الأب المعروف عند سائر الناس على مدى التاريخ؛ وفي ذلك إشارة إلى تطاول ذلك المعاند على مقام النبوة العظيم الذي ليس فوقه بين الناس مقام. ثم ازدادت شناعة حاله بأن جعل مجال محاجته في «الربِّ» سبحانه وتعالى بل في منازعته بعض صفاته جل وعز. وهذه جرأة منه عظيمة لا يمكن أن يقدم عليها إلا طائش بليد متهور لا وزن له ولا اعتبار!.

وفي هذا النص معانٍ ودلالات تأتي في مواضع قادمة من البحث إن شاء الله تعالى، نقتصر منها هنا على أن وقائع هذه المحاجة حصرت بين أسطر قليلة دلالة على انقطاع نَفَسِ ذلك المعاند وعدم قدرته على مواصلة المقارعة والحوار، وهي قرينة أسلوبية قادحة في مفهوم المحاجة الصادرة عادة عن ضعفاء العقول.

الموضع الثاني والثالث: (حَاجَّهُ)، (أَتُحَاجُّونِي):

﴿وَحَآجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ﴾[1].

١) سياق النص يبدأ من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ ويمتد إلى قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاء إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾. وهذه الآية تتضمن لفظ «حجة» بصيغة الاسم، والكلام فيه ملحق بالكلام في هذا المشتق عمومًا في فصل خاص به.

والسياق يقابل بين طريقتين في النظر والاستدلال، إحداهما لإبراهيم عليه السلام ولها قواعد وضوابط، والأخرى طريقة قومه المخالفين المعاندين وليس لها

(١) الأنعام: ٨٠.

أي أساس سوى المحاجة وكفى.

٢) اكتفى السياق بالإشارة إلى أن قومه حاجوه، ولم يبين هنا كلامهم في هذه المحاجة، إعراضًا عنه بسبب هزاله وسقامته، ولذلك جاء بعده: ﴿أَتُحَاجُّونِي فِي اللّهِ..﴾ فوصف كلامهم بالمحاجة وصاغها باستفهام إنكاري تشنيعًا عليهم، وليبين لهم أنهم يحاجون في أمر هو أعظم وأشرف من أن تطوله عقولهم الهزيلة بالتشكيك أو غيره، وهذا كما في موضع آخر من القرآن الكريم: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾(١).

وقد عبَّر القرآن عن محاجتهم بالفعل المضارع الدال على التجدد والاستمرار؛ ليتجلى بذلك أن مجادلتهم لأهداف القرآن متجددة ومستمرة لا تنقطع، بحكم أنهم من أهل الشقاق والتكذيب، وهذا الحجاج الذي وُصفوا به، هو بمعنى الجدل المذموم والخصومة والتنازع، وليس حجاجًا برهانيًّا قائمًا على الدلائل والبيِّنات الساطعة.

الموضع الرابع: (حاجَّكَ):

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ {٥٩} الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلاَ تَكُن مِّن الْمُمْتَرِينَ، فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ، إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللّهُ وَإِنَّ اللّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ﴾(٢).

١) الواقع أن السياق بسباقه ولحاقه أوسع بكثير مما أوردناه هنا في هذا النص، وهو يبدأ في أقل تقدير من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ

(١) إبراهيم: ١٠.

(٢) آل عمران: ٥٩– ٦٣.

إِنَّ اللّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاء الْعَالَمِينَ﴾. وهو ينتهي إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللّهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾.

ولا شك أن قراءة المفهوم في ضوء هذا السياق الكبير يفضي إلى إدراكٍ أعمق لمعانيه؛ فقوله تعالى مثلاً: ﴿مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ يشير إلى ما ذكر في السياق من خلاصة قصة عيسى عليه السلام على وجه التفصيل والتدقيق الدال على العلم اليقين. وقد تخلل القصة إخبار بمحاورات بين الملك وبين مريم عليها السلام، لا يمكن أن يخبر عنها بعد تطاول الأزمان إلا عليم مهيمن، وهو الله سبحانه وتعالى الذي أنزل ذلك غضًّا طريًّا كأنما يحدث والناس ينظرون، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾!!.

٢) قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ﴾، وإن كان في نصارى نجران الذين جاؤوا إلى النبي ﷺ، يكلمونه في شأن عيسى عليه السلام، إلا أنه مصوغ بصيغة تعم كل مُحاجٍّ في عيسى عليه السلام ممن كانوا في عهده ﷺ.

وقوله ﴿فِيهِ﴾ يحتمل عوده على عيسى عليه السلام ويحتمل عوده على الحق؛ وهو احتمال يومئ إلى التداخل بين الحق كما أخبر به الله تعالى وبين حقيقة عيسى عليه السلام. ولذلك قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾!!.

الموضع الخامس: (حاجُّوك):

﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ

وَاللّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾[1].

١) سياق النص يبدأ من قوله تعالى:﴿ شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ وينتهي عند قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ﴾. وهو في تقرير الدين الحق وبيان السبب الحقيقي في اختلاف أهل الكتاب فيما بينهم وخلافهم مع غيرهم من المسلمين، وأنه مبني أساسًا على العناد وإيثار المخالفة واتباع الأهواء، وإلا فما جاء من العلم من الله تعالى كافٍ في تبين الهدى والحق لمن كان راغبًا فيه باحثًا عنه. وعليه تكون محاجتهم إصرارًا وعنادًا عن قبول الحق. فلم يبق بعد ذلك إلا إعلان المبدأ واتخاذ الموقف. فذلك قوله ﴿..فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِي لِلَّهِ وَمَنْ اتَّبَعَنِ..﴾ .

٢) وقوله تعالى في هذا الموضع ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ﴾ وفي الموضع السابق ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ﴾ توقع متحقق وإنباء باعتمادهم على المحاجة التي بدرت منها بوادر ثم هم ماضون فيها مصرون عليها. وهو معنى متجلٍ في مواضع أخرى أيضًا.

الموضع السادس والسابع والثامن: (حَاجَجْتُمْ)، و(تُحَاجُّونَ) (مرتين):

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالإِنجِيلُ إِلاَّ مِن بَعْدِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ {٦٥} هَاأَنتُمْ هَؤُلاء حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَاللّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾[2].

١) سياق النص ينتهي إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. غير أن قوله تعالى ﴿هَاأَنتُمْ هَؤُلاء حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلمٌ﴾ متعلق بما قبل من الكلام عن عيسى عليه السلام. قال الشوكاني: «والمراد بما لهم به علم هو ما كان في التوراة وإن خالفوا مقتضاه

(١) آل عمران: ٢٠.

(٢) آل عمران: ٦٥-٦٦.

وجادلوا فيه بالباطل، والذي لا علم لهم به هو زعمهم أن إبراهيم كان على دينهم لجهلهم بالزمن الذي كان فيه»[١].

٢) جمعنا هنا بين ثلاثة مواضع تبعًا لورودها كلها في الآية وارتباط بعضها ببعض. وقد جمع بينها في الآية للتنبيه لتأكيد اختلاط منهجهم واضطراب عقولهم. ولذلك عُبِّر بقوله تعالى: ﴿هَاأَنْتُمْ هَؤُلاءِ﴾ قال الشوكاني: «الأصل في ﴿هَا أَنْتُمْ﴾ أأنتم أبدلت الهمزة الأولى هاء لأنها أختها كذا قال أبو عمرو بن العلاء والأخفش، قال النحاس: وهذا قولٌ حسن. وقيل الهاء للتنبيه دخلت على الجملة التي بعدها أي ها أنتم هؤلاء الرجال الحمقى حاججتم»[٢].

وقد تكرر قوله ﴿لِمَ تُحَاجُّونَ﴾ تشنيعًا وإنكارًا عليهم.

الموضع التاسع:

﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾[٣].

١) بداية السياق من قوله تعالى:﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾، وهو في المقابلة بين صنفين من الناس أحدهما سلك نهج الاستقامة واعتمد الدليل فآمن وأناب، والآخر آثر الانحراف والاعوجاج بدون أي دليل؛ بل الذي هو واضح عليهم أنهم يتخبطون في الشك والاختلاف ويتبعون الأهواء.

وقد ورد ضمن هذا النص في سياقه الأوسع ذكر لفظ «حجة» في موضعين، والكلام فيهما ملحق أيضًا بفصل خاص بهذا المشتق كما سبقت الإشارة.

---

(١) فتح القدير: ١/ ٣٤٩.

(٢) فتح القدير ١/ ٣٤٩.

(٣) الشورى: ١٦.

٢) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللهِ..﴾ جيء به فعلاً مضارعًا دالاً على استمرار وجود المعاندين في كل زمان، كما أنه صيغ بصيغة العموم ليدخل فيه كل من سلك هذا السبيل فيصدق عليه الحكم المذكور بعده في قوله تعالى: ﴿حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾.

الموضع العاشر (ليحاجوكم):

﴿وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلاَ بَعْضُهُمْ إِلَىَ بَعْضٍ قَالُواْ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ، أَوَلاَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾[1].

١) السياق الأوسع يبدأ من قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ ثم هو يمتد إلى آيات كثيرة في سورة البقرة، كله في قصة بني إسرائيل وبيان أحوالهم ووصف أخلاقهم وفضح بواطنهم وتحذير المسلمين من شرورهم. والآيتان: (٧٦– ٧٧) كاشفتان عن بعض من ذلك، إذ تعرضان حالة يختلط فيها التخبط والجهل والوهم عند هؤلاء. فطائفة منهم إذا واجهوا المؤمنين لا يملكون – من ضعف أنفسهم واهتزاز عقائدهم– إلا أن يتفوهوا بلفظ الإيمان نفاقًا، فإذا خلا بعضهم إلى بعض أي «أي إذا خلا الذين لم ينافقوا منهم بالمنافقين قالوا لهم عاتبين عليهم: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللهُ عَلَيْكُمْ﴾ أي حُكِمَ عليكم من العذاب؛ وذلك أن ناسًا من اليهود أسلموا ثم نافقوا فكانوا يحدثون المؤمنين من العرب بما عذب به آباؤهم. وقيل إن المراد ما فتح الله عليهم في التوراة من صفة محمد»[2].

٢) لفظ «المحاجة» هنا وارد على لسان اليهود في وصفٍ للمؤمنين متوقعٍ

(١) البقرة: ٧٦– ٧٧.

(٢) فتح القدير: ١٠٢/١.

منهم يوم القيامة إحساسًا من اليهود بأنهم لابد واقفون بين يدي الله تعالى ليحكم بينهم وبين المؤمنين؛ ومن ثم ليس من مصلحتهم أن يمدوا المؤمنين بما ينقلب عليهم هناك ويصير حجة عليهم. وهو تصور بليد وساذج؛ فإن الحجة قائمة عليهم سواء أظهروها أم أخفوها عن العالمين، وذلك لسبب واحد واضح هو أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون. فليس الإشكال في الإخفاء أو الإعلان، وإنما هو في وجود الحجة وقيامها، فإن هم أظهروها ولم يؤمنوا بها قامت عليهم، وإن هم كتموها قامت عليهم أيضًا وازدادوا إثمًا بما كانوا يكتمون.

ثم إن وصف المؤمنين بالمحاجة لم يرد في القرآن الكريم إلا في هذا الموضع،وهو كما ترى ورد على لسان اليهود؛ ولعل ذلك من باب أن الإناء يرشح بما فيه، فهم الذين ألفوا المحاجة وذابت أوقاتهم فيها على مدى التاريخ وأفنوا فيها أعمارهم بدل النهوض بأمر الله وإقامة شرعه ونصرة دينه؛ فهم يتصورون أن ساحة القيامة أيضًا ستكون امتدادًا مماثلاً لما في هذه الدنيا من القدرة على اللحن والتحايل والتخفي، فيستعدون لها من الآن وينمقون الصورة التي يودون عرضها على علام الغيوب.

وقد يكون المعنى أيضًا أنه لما كان الوقوف بين يدي رب العالمين للفصل بين العباد والحكم فيهم، وكثيرٌ منهم متخاصمون ومختلفون، والموقف يومئذ موقف جزاء ومصير، فقد ناسب أن يسند فعل المحاجة إلى المؤمنين في ذلك الموقف لأنه أشد وقعًا وإيلامًا على المحجوجين.

فثمرتها النفسية هناك متحققة؛ إذ هي بمثابة الكلمة القاطعة لألسنتهم وصرخة الحق المدوية التي تصحبهم إلى الجحيم.

وأما في الدنيا فإن المؤمنين ليس لديهم وقت يبذرونه في ما لا طائل وراءه من الكلام الفارغ الذي لا نهاية له ولا عمل يرجى منه. فلذلك كان التوجيه

القرآني الكريم في قطع الطريق على من يريد إقحام المؤمنين في هذه المتاهة، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾(٢).

الموضع الحادي عشر:

﴿وَلاَ تُؤْمِنُواْ إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾(٣).

١) السياق القريب يبدأ من قوله تعالى في الآية التي قبل هذه:﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُواْ بِالَّذِيَ أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُواْ آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، وأما السياق البعيد فهو قبل ذلك بعدة آيات؛ لأن الكلام كله في أهل الكتاب وتفصيل أحوالهم وبيان طوائفهم. فالآية المتضمنة للمفهوم تسوق لفظه على لسانهم، ليتأكد أنه مفهوم لم يجئ من ضمن الخطاب الإلهي في إسناده إلى المؤمنين. يقول ابن كثير: «وقوله ﴿أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ يقولون لا تظهروا ما عندكم من العلم للمسلمين فيتعلموه منكم ويساووكم فيه ويمتازوا به عليكم لشدة الإيمان به، أو يحاجوكم به عند ربكم أي يتخذونه حجة عليكم بما في أيديكم فتقوم به

(١) سبأ: ٢٦.

(٢) الشورى: ١٥.

(٣) آل عمران: ٧٣.

عليكم الدلالة وترتكب الحجة في الدنيا والآخرة»[١].

٢) وهذا الموضع في هذه الآية يشبه الموضع السابق، غير أنه هنا جاء معطوفًا على ما ينبئ عن خلق قبيح عند اليهود، وهو المتمثل في احتكارهم للعلم، وكتمان الحقيقة ليتميزوا بها عن الخلق! وهو عكس وظيفة العلم تمامًا، وخصوصًا في العلم الشرعي الذي يكون فيه التبليغ عن الله تعالى؛ فالعالم مكلف بنشره وبيانه إلى الخلق. لكن اليهود بعنادهم لا يحبون أن يطلع المؤمنون على ما عندهم من العلم خوفًا من أن ينافسوهم في ميدانهم ويقيموا عليهم الحجة هنا في الدنيا أمام الناس. فكأن في الآية عطفًا لما يكون في الآخرة على ما يكون في الدنيا. وأما بالنسبة إلى الموضع السابق فهو خاص بالآخرة.

الموضع الثاني عشر: (أتحاجُّوننا):

﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِي اللّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾[٢].

١) سياق النص من قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ ويمتد إلى قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، وهو في الرد على اليهود الذين افتروا الكذب على النبي الكريم إبراهيم وعلى غيره من الأنبياء، وقد جاء الرد بالتأريخ الصحيح لقصة إبراهيم عليه السلام وذكر بعض من أحواله ومقاماته مع ربه عز وجل، وهذا من أقوى الردود وأحسمها؛ لأنه مبني على كشف الحق الذي ليس وراءه إلا الباطل والضلال. ولذلك جاءت الآية المتضمنة لمفهوم المحاجة ختمًا نهائيًا للمحاورة الدائرة بين المؤمنين وبين بني إسرائيل، بعدما تبين أن هؤلاء ليس لديهم أي استعداد لقبول

(١) تفسير ابن كثير: ١/٣٧٤.

(٢) البقرة: ١٣٩.

الحق، وبعدما تطور الأمر إلى المحاجة في الله جل جلاله، فكان ذلك أمارة على تجرؤهم وفساد قلوبهم، فلم تبق فائدة في محاورتهم، ومن هنا كشف الله سبحانه وتعالى عن السبب الحقيقي الذي يكمن وراء موقف هؤلاء المعاندين، ألا وهو الظلم: ﴿قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِنَ اللّهِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

٢) وردت المحاجَّة في هذا الموضع فعلاً مضارعًا دالاً على الجمع، وبأسلوب الاستفهام الإنكاري تشنيعًا على اليهود والنصارى في مجادلاتهم بالباطل للرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، في أمر الإيمان بالله وصدق كتبه المنزلة. وقد عبر القرآن عن محاجتهم بالفعل المضارع الدال على التجدد والاستمرار ليتجلى بذلك أن مجادلتهم للرسول بالباطل متجددة ومستمرة لا تنقطع بحكم أنهم من أهل الشقاق والتكذيب.

الموضع الثالث عشر (يتحاجون):

﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاء لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ النَّارِ﴾[1].

١) سياق النص يمتد قبل هذه الآية إلى آيات كثيرة في قصة مؤمن آل فرعون ومحاورته لفرعون وقومه، وتمتد بعدها إلى قوله تعالى:﴿يَوْمَ لا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾، دعاهم إلى الله وإلى طريق الجنة وحذرهم من الإعراض وطريق الجحيم فحاق بهم سوء العذاب لما استنكفوا عن طريق الهدى والحق فإذا هم في دركات الجحيم، والآية المتضمنة للمفهوم تصور حال هؤلاء الظالمين،وفيهم فرعون ومن كان على شاكلته، وهم في النار يحاج بعضهم بعضا، ويقسمهم إلى طرفين أحدهما يشمل الضعفاء

(١) غافر: ٤٧.

والآخر يشمل الذين استكبروا.

٢) صِيغَ المفهومُ هنا بصيغة المفاعلة، الدالة على صدور المحاجة من الطرفين؛ ومن العجيب أن يبادر الضعفاء إلى محاجة المستكبرين، وقد كانوا في الدنيا أذلة تابعين، لا يجرؤون على أسيادهم أولئك؛ لكن العجب يزول حين نعلم أن وصفي الضعف والاستكبار هما مما كان في الدنيا، أما في النار فالكل ضعيف، والكل ذليل، فلا غرابة أن يصرخ الذين كانوا ضعفاء تابعين في وجوه الذين كانوا مستكبرين، وذلك لما يرون من سوء حالهم، وما انتهوا إليه من الذل والمهانة.

وقد كان رد المستكبرين في غاية الضعة والإقرار بالهزيمة، ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾، فالعباد عباد كلهم سواء في عَرَصات القيامة، يحكم فيهم ربهم، ويقضي فيهم قضاءه الحق، الذي ينطق بالحكمة والعدل، ولا سبيل إلى تغييره أو الطعن فيه.

ويلاحظ أن هذا هو الموضع الوحيد الذي وردت فيه صيغة التحاج الدالة على التفاعل بين طرفين، وقد أسند إلى أهل النار، إشارة إلى أنهم ينخرطون في كلام لا طائل من ورائه، وهو من باب العذاب النفسي والمهانة والخسة، ومتى كان الكلام، المجرد عن الصدق والواقع والدليل، يشفع لأصحابه عند أهل الدنيا، القاصرة عقولهم؟ فكيف يكون ذلك عند الله عزَّ وجلَّ؟

مواضع أخرى:

ونقصد بها المواضع التي ورد فيها لفظ «حجة»، ولأنه مشتق من جذر المفهوم، فقد أفردناه بمبحث خاص، تبعًا لمنهج الدراسة المصطلحية، الذي يجعل من أهم مراحله وأركانه، دراسة مشتقات المفهوم المدروس.

٤– مستوى الفروق الدلالية في حد الحجاج:

لقد أسفرت الدراسة المعجمية عن أن أصل المادة موزَّع بين ثلاثة أطراف:

الأول المِحَاجُّ الحَجِيجُ أي الغالِبُ، والثاني هو المِحَاجُّ المِحْجوجُ أي المغلوبُ، والثالث هو الحُجَجُ التي لكل واحد منهما، ومن هاهنا قولهم: حاجَّهُ فحَجَّهُ فهو حَجِيجٌ والآخر مَحْجُوجٌ، ولكنها كلها مرتبطة – من جهة ما – بمعنى القصد.

بين الحجاج والمحاجة:

والواقع أن لفظ «الحجاج» – وإن كان يَرِدُ عند بعض المعجميين جنبًا إلى جنب، مع لفظ «المحاجة»، وكلاهما مصدر – إلا أن الصيغة الواردة في القرآن الكريم، هي «المِحَاجَّة» من حاجَّه يُحاجُّه محاجة، فهو «فعل جاء على زنة المفاعلة»[1].

وهذا هو الذي ذكره الراغب الأصفهاني في المفردات، وهذه الصيغة أَدَلُّ على المنازعة والمخاصمة بسبب ما فيها من معنى التفاعل، وما فيها أيضًا من دلالة الشدِّ؛ فإن الفعل المجرد: «حجَّه» والمزيد: «حاجَّه» كلاهما مشدد. ومِثلُ المحاجةِ من جهة التفاعلِ والشدةِ: «التَّحاجُّ»، قال في اللسان: «والتحاجُّ: التخاصم»[2].

والقصد من التمييز بين «المحاجة» و«الحجاج» هنا – وإن كانا من مادة واحدة– هو التنبيه على الفرق الكبير بين الدلالة الاصطلاحية التاريخية التي ارتبطت بصيغة «الحجاج»، وبين الدلالة القرآنية المرتبطة بصيغة «المحاجة».

فإن تتبع المواضع القرآنية التي ورد فيها اللفظ تدل دلالة قوية على أنه مشحون بالمعاني المذمومة، وأنه يأتي في أجواء من المراوغة والكبر والصراخ، ويكاد يكون في جميع المواضع مسندًا إلى الكفار.

(1) التحرير والتنوير: ٣٢/٣.

(2) اللسان/ حجج.

فالمحاجة في استعمال القرآن الكريم تدل على المخالفة الناشئة عن الخصومة بقصد العناد، وهذا المعنى واضح من إسنادها في أغلب المواضع إلى الكفار كما سيأتي بيانه.

وأما الحجاج فهو في القرآن الكريم مفهوم معبَّر عنه بأشكال من العبارات والأساليب، التي تروم الحوار وتهدف إلى الإقناع بالبراهين والأدلة العقلية والكونية والفطرية؛ وقد جمع القرآن الكريم كل تلك الدلالات في ضميمة جامعة هي: «الحجة البالغة»! بيد أن الأمر يصبح أكثرًا وضوحًا عندما نتساءل عن وجوه التمايز والتداخل والتشابه بين الحجاج ومفردات أسرته المفهومية.

رابعًا – علاقة الحجاج بمجاله المفهومي:

تنتمي إلى المجال المفهومي المدروس عدة مفردات مستعملة في القرآن الكريم، وهي مفردات يمكن أن تُكوِّن منظومة من المفاهيم التي تجمعها علاقات الترادف أو التقابل مطلقًا أو من وجه من الوجوه.

ولعل مجموع ما أمكن رصده من تلك المفردات ما يلي:

١– الجدل (الجدال، المجادلة): وهو يكاد يرادف الحجاج، ثم إنه وارد في القرآن الكريم ورودًا لا يبعد كثيرًا عن الحجاج في حجم الورود، إذ ورد في تسعة وعشرين موضعًا.

٢) المخاصمة (التخاصم، الخصام)،وهو قليل الورود في القرآن الكريم.

3) المراء: وهو يكاد يرادف الحجاج والجدل أيضًا، غير أنه قليل الورود في القرآن الكريم.

٤) التحاور (المحاورة، الحوار): وهو من أهم الألفاظ المستعملة في هذا المجال وأشهرها وخصوصًا في العصر الحديث، وهو قليل الورود في القرآن الكريم.

٥) المنازعة (النزاع): وهي لا تقل في قوتها المفهومية عن المصطلحات

السابقة، بل إنها في لفظها تُعَدُّ عنصرًا محوريًا في تعريف الجدل والحجاج، حتى قال أبو البقاء في تعريف الجدل: «وهو لا يكون إلا بمنازعة»[١]. وهذا اللفظ قليل الورود في القرآن الكريم.

٦) **الخلاف** (الاختلاف): وهو أيضًا من أهم المصطلحات المتداولة في هذا المجال، ولذلك يذكر علم الخلاف إلى جانب علم الجدل. وأما مادته في القرآن فكثيرة وتحتاج إلى دراسة مستقلة.

وفيما يلي نبذة مِن شرح هذه الألفاظ كل على حدة مع التركيز على لفظ الجدل نظرًا لقربه من لفظ الحجاج من حيث حجم الورود ومن حيث الدلالة.

الجدل

١– مدلول الجدل في اللغة:

لقد تباينت أقوال فقهاء اللغة في تتبع أصل «الجدل» على أقوال:

القول الأول:

وهو قول ابن فارس الذي جعل مادة (ج.د.ل) أصلاً واحدًا، وهو عنده «من باب استحكام الشيء في استرسال يكون فيه، وامتداد الخصومة ومراجعة الكلام»[٢]. ثم اجتهد في إرجاع جميع تصاريف المادة إلى ذلك الأصل. فمن ذلك: «الجَدْوَل: نهر صغير، وهو ممتدٌّ، وماؤه أقوى في اجتماع أجزائه من المنبطح السائح. ورَجُلٌ مَجْدُولٌ إذا كان قضيف الخِلقة من غير هُزال... والدّرعُ المجدولة: المحكَمة العَمَل. ويقال: جَدَلَ الحَبُّ في سنبله: قوِيَ. والأجدَلُ: الصقرُ؛ سُمِّي بذلك لقوّته... ومن الباب: الجَدالة وهي الأرض، وهي

(١) الكليات، ص٦٦.

(٢) مقاييس اللغة، مادة: جدل.

صُلْبة...الخ»[1].

غير أن المقارنة بين واقع دلالات هذه التصاريف وبين الأصل المذكور، يدفعنا إلى التساؤل عن بعض الألفاظ الواردة في تحديده لذلك الأصل، ونقصد بالذات لفظي الاسترسال والامتداد؛ ولعل معناهما واحدٌ هنا.

فالتصاريف المذكورة قبلُ، وغير المذكورة مما تجاوزناه اختصارًا، يتأكد فيها جميعًا معنى القوة والاستحكام؛ على حين لا يظهر معنى الاسترسال والامتداد بجلاء إلا في «الجدْوَل» حيث قال فيه: هو «نهر صغير، وهو ممتدٌّ، وماؤه أقوى في اجتماع أجزائه من المنبطح السائح»؛ فَجَمَع القوة إلى الامتداد في هذا المثال دون غيره. ثم إنه عندما ذكر «الجدالة» وهي الأرض قال: «وهي صلبة»؛ فأشار إلى دلالة القوة والاستحكام دون الامتداد؛ مع أن الامتداد ظاهر في الأرض كما قال تعالى: ﴿وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا﴾[2].

والظاهر أن الذي استَجَرَّه إلى معنى الاسترسال والامتداد هو ما يكون بين المتجادِلَيْن من وصال الكلام واعتداد كل واحد برأيه ورغبته في ظهوره؛ ولذلك قال ابن فارس في تحديده للأصل: هو «من باب استحكام الشيء في استرسال يكون فيه، وامتداد الخصومة ومراجعة الكلام». فعَطَفَ الفرعَ على الأصل؛ وهو عطف فيه نظرٌ؛ إذ الكلام هنا في أصل المادة الذي هو الاستحكام في استرسال. وأما «امتداد الخصومة ومراجعة الكلام» فهو من معنى «الجَدَل» الذي هو تصريفٌ متفرِّعٌ عن ذلك الأصل. عِلْمًا أن المراد من البحث في الأصل هو معرفة مدار اللفظ بمختلف تصاريفه، فهو نَواتُه التي لا تتخلف في أي منها. فليس المقصود بالأساس هنا معرفة معنى «الجَدَل»، وإنما

(١) مقاييس اللغة، مادة: جدل.

(٢) الحجر: ١٩.

هو معرفة وجودِ ذلك المدار في لفظ «الجَدَل» كما سيتبيّن بعد.

القول الثاني:

وهو قول الراغب الأصفهاني الذي جعل المادة أيضا أصلاً واحدًا، وهو «الإحكام»، وما يدل عليه من المعاني في اللغة، وهو تحصيل ما ذكره من أمثلة، حيث قال: «وأصلُه من جدَلتُ الحبلَ أي أحكمت فتله، ومنه الجديل، وجدَلتُ البناءَ أحكمتُه، ودِرعٌ مجدولةٌ، والأجدل الصقر المحْكَمُ البنية، والمِجْدَل القصر المحكم البناء». ثم قال الراغب: «ومنه الجدالُ؛ فكأن المتجادِلَيْن يَفتِلُ كلُّ واحد الآخرَ عن رأيه». ثم قال: «وقيل: الأصل في الجدال الصراع وإسقاط الإنسان صاحبَه على الجدالة وهي الأرض الصُّلبة».

فأنت ترى كيف استطاع أن يحرر الأصل أولاً، ثم بنى عليه الفرع الذي هو الجدال، مُلاحِظًا معنى الإحكام فيه، وهو مضمَّنٌ في لفظ الفتل؛ يقال: «ناقة فتلاء الذراعين: محكمة»[1]. وقد قال في مطلع الكلام في معنى جدلت الحبل «أي أحكمت فتله».

وأما ما حكاه من أن الأصل في الجدال الصراع..الخ، فهو مُؤَخَّرٌ ومَسُوقٌ بصيغة البناء للمجهول، فدل على أن القول الأول هو المعتمد عنده.

القول الثالث:

وهو قول نجم الدين الطوفي، الذي احتمل في «الجَدَل» عدة معانٍ تبعًا لعدة أصول فقال: «يمكن اشتقاق الجَدَلِ من الجَدْلِ بسكون الدال وهو:

المعنى الأول: الشَّدُّ والإحكام يقال جَدَلْتُ الحبل أجدِله جدْلاً كتصريف فتلته أفتله فتلاً إذا فتلته فتلاً شديدًا محكمًا. ومنه جارية مَجْدُولَةُ الخلق: أي محكمة

(١) المفردات/ فتل.

البنية، والأَجْدَلُ الصقر لاشتداد خلقته وقوته في نفسه»[١]، قال: «ولا شك أن في الجَدَلِ معنى الشَّدِّ والإحكام؛ لأن كلاً من الخصمين يشتد على صاحبه ويضايقه بالحجة التي اجتهد في إحكامها»[٢].

المعنى الثاني: للجدل وهو اشتقاقه من الجدالة وهي الأرض «كأن كل واحد من الخصمين يقصد غلبة صاحبه وصرعه في مقام النطق كما يجدل الفارس قِرنه أي يرميه بالجدالة، يقال جَدَلَهُ وَاجْدَلَ هو إذا سقط»[٣].

المعنى الثالث: وهو: «اشتقاقه من المِجْدَلِ وهو القصر وجمعه مَجَادِل؛ لأن كل واحد من المتجادلين يتحصن من صاحبه بالحجة تحصن صاحب القصر به»[٤].

المعنى الرابع: وهو: «اشتقاقه من الجَدْوَلِ، وهو النهر الصغير لتفتُّل الماء فيه فكأن كل واحد منهما يقصد فَتْلَ صاحبه عن رأيه فتل الماء في النهر»[٥].

المعنى الخامس: «ويمكن اشتقاقه من الأَجْدَلِ وهو الصقر. كأن كل واحد منهما يسطو بِالحُجَّةِ على صاحبه سطوة الأَجْدَلِ على الطير ويشتد عليه اشتداده عليه»[٦]. والواقع أن هذا تفصيل وتدقيق من الطوفي لمعنى الجدل، وتقليبٌ له من أوجه مختلفة: فوجهٌ متعلق بذات المفهوم وهو الشد والإحكام، ومثاله الحبل المجدول، ووجهٌ متعلق بلوازمه وهو القوة؛ إذ الإحكامُ في الشيء منبئٌ عن قوة فيه؛ ومثاله الأجدل أي الصقر. وقد ورد لفظ القوة

(١) علم الجذل في علم الجدل، ص ٢ – ٣.
(٢) المصدر السابق، ص ٢ – ٣.
(٣) المصدر السابق، ص: ٢ – ٣.
(٤) المصدر السابق، ص: ٢ – ٣.
(٥) المصدر السابق، ص: ٢ – ٣.
(٦) علم الجذل في علم الجَدَل.

فيما سبق من كلام ابن فارس في أكثر من موضع.

ووجهٌ متعلق بمن قام به المفهوم، وله طرفان؛ أحدهما: متعلق بالمجادِل الغالب، ومثاله: الصقرُ الذي بسبب قوته يسطو على فريسته ويتحكم فيها. والآخر متعلق بالمجَادَل المغلوب الذي كأنه ملقىً على الجدالة وهي الأرض.

ووجهٌ متعلق بمادة المفهوم، وهي الحجة المحكمة التي يتحقق بها الامتناع، ومثاله المِجدَل أي القصر.

وقد كان الطوفي قاصدًا إلى ذلك التدقيق لينتهي إلى كلام جامع يقول فيه: «وكأن مادة (ج.د.ل) ترجع في جميع تصاريفها إلى معنى القوة والامتناع والشد والإحكام. فيكون الجَدَلُ مشتقًّا من هذا المعنى الجامع الكلي، ومن كل واحد من جزئياته باعتبار ما يشتركان فيه من ذلك المعنى»[(١)].

وبناء على ما سبق يمكن القول: إن الجدل أو الجدال هو مراجعة الكلام بإحكام على سبيل المنازعة والمغالبة.

٢– مدلول الجدل في الاصطلاح:

ومجال الاصطلاح هنا هو العلم الذي صار فيه الجدل عَلَمًا عليه فيقال: «علم الجدل»[(٢)].

---

(١) المصدر السابق، ص ٢ –٣.

(٢) يقول القنوجي: «علم الجدل هو علم باحث عن الطرق التي يقتدر بها على إبرام أي وضع أريد ونقض أي وضع كان. وهو من فروع علم النظر ومبني لعلم الخلاف، مأخوذ من الجدل الذي هو أحد أجزاء مباحث المنطق لكنه خص بالعلوم الدينية ومبادئه، بعضها أمور مبينة في علم النظر وبعضها خطابية وبعضها أمور عادية. وله استمداد من علم المناظرة المشهور بآداب البحث، وموضوعه تلك الطرق. والغرض منه تحصيل ملكة النقض والإبرام والهدم والإحكام. وفائدته كثيرة في الأحكام العملية والعلمية من جهة الإلزام على المخالفين ودفع شكوكهم كذا في مفتاح السعادة. ولا

قال ابن سينا: «أما المجادلة فهي مخالفة تبغي إلزام الخصم بطريق مقبول محمود بين الجمهور»[١].

وقال الفيومي بعد أن ذكر المعنى اللغوي: «ثم استعمل على لسان حكمة الشرع في مقابلة الأدلة لظهور أرجحها»[٢].

وقال الجرجاني: «الجدل عبارة عن مراء يتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها»[٣].

وقال أبو البقاء: «الجدل هو عبارة عن دفع المرء خصمه عن فساد قوله

يبعد أن يقال: إن علم الجدل هو علم المناظرة لأن المآل منهما واحد إلا أن الجدل أخص منه؛ ويؤيده كلام ابن خلدون في المقدمة حيث قال: هو معرفة آداب المناظرة التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية وغيرهم؛ فإنه لما كان باب المناظرة في الرد والقبول متسعًا وكل واحد من المناظرين في الاستدلال والجواب يرسل عنانه في الاحتجاج ومنه ما يكون صوابًا ومنه ما يكون خطأ، فاحتاج الأئمة إلى أن يضعوا آدابًا وأحكامًا يقف المتناظران عند حدودها في الرد والقبول، وكيف يكون حال المستدل والمجيب وحيث يسوغ له أن يكون مستدلاً، وكيف يكون مخصوصًا منقطعًا ومحل اعتراضه أو معارضته، وأين يجب عليه السكوت ولخصمه الكلام والاستدلال. ولذلك قيل فيه إنه معرفة بالقواعد من الحدود والآداب في الاستدلال التي يتوصل بها إلى حفظ رأي وهدمه، كان ذلك الرأي من الفقه أو غيره وهي طريقتان: طريقة البزدوي وهي خاصة بالأدلة الشرعية من النص والإجماع والاستدلال، وطريقة العميدي وهي عامة في كل دليل يستدل به من أي علم كان وأكثره استدلال وهو من المناحي الحسنة والمغالطات فيه في نفس الأمر كثيرة. وإذا اعتبرنا النظر المنطقي كان في الغالب أشبه بالقياس المغالطي= والسوفسطائي إلا أن صور الأدلة والأقيسة فيه محفوظة مراعاة تتحرى فيها طرق الاستدلال كما ينبغي». أبجد العلوم: ٢/٢٠٨-٢٠٩.

(١) الشفاء: كتاب الجدل: ١/٢٣.

(٢) المصباح المنير ص١٢٨.

(٣) التعريفات، ص: ١٤٥.

لحجة أو شبهة، وهو لا يكون إلا بمنازعة غيره»[١].

وقال الطوفي في تعريف الجدل: «وموضوعه -أعني الجدل- هو الأدلة من جهة ما يبحث فيه عن كيفية نظمها وترتيبها على وجه يوصل إلى إظهار الدعوى وانقطاع الخصم، وغايته ردّ الخصم عن رأيه ببيان بطلانه»[٢].

٣- الجدل بين الدلالة الاصطلاحية والدلالة القرآنية:

أولا: مفهوم الجدل في الاصطلاح:

إذا كان موضوع الجدل في اللغة، هو كما قال ابن فارس: «استحكام الشيء في استرسال يكون فيه وامتداد الخصومة ومراجعة الكلام»[٣] فما هو الجدل في الاصطلاح؟

يختار الطوفي تعريفًا يطمئن إليه وهو التعريف الذي يحدد الجدل بأنه «قانون صناعي يعرف أحوال المباحث من الخطأ والصواب على وجه يدفع عن نفس الناظر والمناظِر الشك والارتياب».

ويعلق على هذا التعريف الذي لم يذكر قائله بقوله: «قلت: ذلك أن تقول فيه: إنه رد الخصم عن رأيه إلى غيره بالحجة أو يقال: علم أو آلة يتوصل بها إلى فتل الخصم عن رأيه إلى غيره بالدليل»[٤].

ويعرف الغزالي الجدل بقوله: «الجدل منازعة بين متفاوضين لتحقيق الحق وإبطال الباطل»[٥].

---

(١) الكليات، ص٦٦.

(٢) علم الجذل في علم الجدل، ص: ٦.

(٣) مقاييس اللغة: ٤٣٣/١.

(٤) علم الجذل في علم الجدل، ص: ٢ – ٣.

(٥) رسالة أيها الولد، ص: ٧.

كما نجد نجم الدين الطوفي يعرف تعريفًا فلسفيًا يقوم على المسلمات المنطقية أكثر مما يقوم على واقع الجدل فيقول: «هو ملكة صناعية يتمكن بها صاحبها من تركيب الحجة من مقدمات مشهورة أو مسلمة لإنتاج نتيجة ظنية»[(١)].

فالجدل هنا عند الغزالي، وإن اختلف التعريفان، هو لإحقاق الحق وإبطال الباطل، وهو هنا عند الطوفي جدل منطقي يخضع للتسليم العقلي ويؤدي إلى نتائج ظنية.

وواضح أن هذه التعريفات السابقة أقرب إلى المنطق الفلسفي منها إلى الجدل القرآني القائم على الأدلة الفطرية والمشاهدات الكونية في خلق الطبيعة والإنسان وقوانين الحياة، ولا شك أن الطوفي وغيره من مفكري الإسلام قد أدركوا أن المجادلة بالتي هي أحسن، وسيلة مهمة، لا تقلُّ أهميتها عن غيرها، من الطرق التي عينها القرآن للدعاة ورسم منهجها الرسول الكريم ﷺ. فهي دعوة بالحكمة والنظر في أحوال المخاطبين وإمكاناتهم العقلية والنفسية وبالموعظة الحسنة والرفق واللين، لا بالزجر والتأنيب حتى لا يشعر المخاطب المخالف بأن مجادله متحامل عليه، بل يود إشعاره بأنه لا يهدف إلى الغلبة في مجادلته، بل هدفه الأساسي الإقناع والوصول إلى الحق «حتى يطمئن الداعي ويشعر أن ليس هدفه هو الغلبة في الجدل ولكن الإقناع والوصول إلى الحق. فالنفس البشرية لها كبرياؤها وعنادها، وهي لا تنزل على الرأي الذي تدافع عنه إلا بالرفق، حتى لا تشعر بالهزيمة، وسرعان ما تختلط على النفس قيمة الرأي وقيمتها هي عند الناس، فتعتبر التنازل عن الرأي تنازلاً عن هيبتها واحترامها وكيانها. والجدل بالحسنى هو الذي يطامن من هذه الكبرياء الحساسة، ويشعر المجادل أن ذاته مصونة وقيمته كريمة، وأن الداعي لا يقصد إلا كشف الحقيقة

(١) علم الجذل في علم الجدل، ص: ٤.

في ذاتها، والاهتداء إليها في سبيل الله لا في سبيل ذاته ونصرة رأيه وهزيمة الرأي الآخر»[١].

وهذا التعريف الذي اعتمد فيه سيد قطب على الطبيعة القرآنية لا يمنع أن يكون الجدل مقابلة الحجة بالحجة بالآداب المعروفة للوصول إلى الحق ولو على لسان الخصم، وهو الهدف الأسمى للمجادلة. ومن هنا فقد يدخل فيه ما يسمى بالمناظرة وغيرها من المصطلحات التي وضعها علماء الصناعة لتدل بصورة أو أخرى على المجادلة، علمًا أن من الجدل ما هو مذموم لا يقصد به إلا المنازعة والمكابرة والمعاندة والشقاق.

ونجد الجرجاني يعرف الجدل تعريفًا مستمدًا من مقولات الفلسفة معتمدًا فيه على العناصر السلبية للجدل، وهو تعريف يدخل الجدل في باب الباطل، ويهمل الجدل المهتدي الذي يقصد منه الوصول إلى الحق حيث يقول: «الجدال عبارة عن مراء يتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها. وهو القياس المؤلف من المشهورات والمسلمات والغرض منه إلزام الخصم وإفحام من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان. وهو دفع المرء خصمه عن إفساد قوله بحجة أو شبهة أو يقصد به تصحيح كلامه وهو الخصومة في الحقيقة»[٢].

ولعل هذا المعنى الذي عبر عنه الجرجاني بالتعريفات السابقة هو ما أشار إليه عبد الرحمن حسن حبنكه الميداني عندما قال: «يراد من المجادلة: المنازعة لا لأجل إظهار الحق بل لأجل الانتصار على الخصم بإلزامه إن استطاع إفحامه وهي ممنوعة شرعًا»[٣]. ثم يستعرض رأي العلماء في تقسيم المجادلة إلى

(١) في ظلال القرآن، مجلد٤: ٢٢٠٢/١٤.

(٢) التعريفات، ص: ١٠١-١٠٢.

(٣) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ص٣٦٣.

قسمين:

القسم الأول: المجادلة لإظهار الحق وهي المناظرة العلمية المستحبة، وهي المجادلة المطلوبة في قوله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾(١).

والمعنية في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾(٢).

ونود أن نعرض جملة من آراء علماء الأمة في العصور المختلفة مما يدل على أن الجدل بآدابه وشروطه حاجة فكرية وعلمية لتقرير مبادئ الدين وأصوله، ولدرء التعارض بين النقل والعقل. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وَفَى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل لكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين»(٣). وواضح من كلام ابن تيمية أن الجدال أداة جوهرية لدفع شبهات أهل الملل والنحل ولتقرير أصول العلم والإيمان واليقين. وقد نحا نحوه في هذا الرأي الإمام الرازي الذي اعتبر هذا النمط من الجدال وظيفة الأنبياء وحرفتهم في تعليقه على قوله تعالى: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلاَّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَلا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبِلادِ﴾(٤).

حيث قال: «الجدال نوعان: جدال في تقرير الحق، وجدال في تقرير الباطل. أما الجدال في تقرير الحق فهو حرفة الأنبياء عليهم السلام». قال

(١) النحل: ١٢٥.

(٢) العنكبوت:٤٦.

(٣) درء تعارض العقل والنقل، ص٣٥٧.

(٤) غافر:٤.

تعالى لمحمد ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[١].

وفي الحكاية عن الكفار أنهم قالوا لنوح عليه السلام: ﴿يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾[٢].

القسم الثاني: الجدال في تقرير الباطل وهو مذموم، وهو المراد بهذه الآية حيث قال تعالى: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلاَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٣] قال تعالى: ﴿ما ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلاً بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾[٤]، ثم قال: «واعلم أن لفظ الجدال في الشيء مشعر بالجدال بالباطل. ولفظ الجدال عن الشيء مشعر بالجدال لأجل تقرير الحق والذب عنه»[٥]، وهذا المعنى ينطبق أيضًا على لفظ المحاجة.

ونجد ابن حزم يشدد النكير على هؤلاء المعارضين لمنهج الجدل القرآني ويسفه أحلامهم وآراءهم ويرد عليهم بجرأة وقوة: «وبالجملة فلا أضعف ممن يروم إبطال الجدال بالجدال ويريد هدم جميع الاحتجاج بالاحتجاج ويتكلف فساد المناظرة بالمناظرة، لأنه مُقِر على نفسه أنه يأتي بالباطل لأن حجته هي بعض الحجج التي يراد إبطال جملتها، وهذه طريق لا يركبها إلا جاهل ضعيف أو معاند سخيف، والجدال الذي ندعو إليه هو طلب الحق وتبينه»[٦].

وفي معرض الدفاع عن المسائل الجدلية يستشهد صاحب شرح الكوكب المنير بنص لأبي محمد بن الجوزي يقول فيه: «إن معرفة هذا العلم لا يستغني

(١) النحل: ١٢٥.
(٢) هود: ٣٢.
(٣) غافر: ٤.
(٤) الزخرف: ٥٨.
(٥) تفسير الفخر الرازي: ٢٢٢/٢٧.
(٦) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ٢٧/١.

عنه إلا قاصر ولا يتمشّى من دونه كلام مناظرٍ؛ لأن به يستبين صحة الدليل من فساده تحريرًا وتقريرًا، وتصح به الأسئلة الواردة من المردودة إجمالاً وتفصيلاً. ولولاه لاشتبه التحقيق في المناظرة بالمكابرة، وإنما المراسم الجدلية تُفصِّل الحق والباطل، وتبين المستقيم من السقيم، فمن لم يحِط بها علمًا كان في مناظراته كحاطب ليل» (١).

وقال الإمام ابن القيم في قصة وفد نجران وما اشتملت عليه من الفوائد ما نصه: «ومنها جواز مجادلة أهل الكتاب ومناظرتهم بل استحباب ذلك – بل وجوبه – إذا ظهرت مصلحته من إسلام من يرجى إسلامه منهم، وإقامة الحجة عليهم ولا يهرب من مجادلتهم إلا عاجز عن إقامة الحجة فليوَلِّ ذلك إلى أهله وليخلِّ بين المطي وحاديها، والقوس وباريها» (٢).

ويمكن أن نستخلص أنه لا تعارض بين النصوص الواردة في النهي عن الجدل والنصوص الواردة في الأمر به؛ لأننا نعلم يقينًا أن الجدل الذي أمر به القرآن غير الجدل الذي نهى عنه، فنحمل نصوص النهي عن الجدال بالباطل ونصوص الأمر على الجدال بالحق فيزول الإشكال. وهذا ما اتضح من خلال عرضنا لأقوال بعض أهل الاختصاص، حيث تبين لنا بيانًا لا لبْسَ فيه أن الجدل تارةً يكون بالحق وتارةً يكون بالباطل، وأن الجمع بين النصوص الواردة في القرآن يكون بحملها على ما يناسبها من دلالات الجدال بالحق أو حالات الجدال بالباطل، وهذا هو المنهج الصحيح الذي يؤيده العقل والنقل وقرائن الإسناد.

ثانيًا: مدار الجدل في القرآن:

(١) شرح الكوكب المنير، ص ٣٦٩.

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد: ٤٢/٣.

لعله من المسلمات البدهية أن العقل البشري يتطلع دائمًا إلى قوة الإقناع عن طريق الحجة والبرهان والعلم، وهذا المنطق هو ما جعل القرآن الكريم يحاجّ العقل الإنساني في أرقى ما وصل إليه من العلم ويتحداه إلى الأبد. وما إن دعا القرآن البشر إلى عقيدة التوحيد حتى وقف الناس منه مواقف متباينة، فكان يسلك معهم مسالك التوجيه والإرشاد، ويعامل خصومه بما يتناسب وأحوالهم العلمية والعَقَدِيَّة، فيجادل المشركين جدل هداية ودلالة، على حين يجادل أهل الكتاب جدل تخطئةٍ وإلزام لأنهم على علم.

ويأتي شديدًا وقاسيًا، بل مصحوبًا بالتهديد والوعيد عند جداله للمنافقين؛ وما ذلك إلا لأنهم كانوا أعرف الناس بلغة العرب، وبما جاء به الرسول الكريم ﷺ من السمو البياني والإعجاز القرآني، ولكنهم تظاهروا بالإسلام وأبطنوا النفاق، فكانوا أكثر الأقوام وزرًا، وألزمهم حجة، وأحقهم بالتهديد والتقريع.

وجدل القرآن الكريم هو براهينه وأدلته[1] التي اشتمل عليها وساقها لهداية الكافرين وإلزام المعاندين في جميع ما قصد إليه من تبيان الحقائق وترسيخها في أذهان الناس، وقد ورد الجدل القرآني على ثلاثة أوجه، هي:

١– ما رد به على الخصوم من الحجج والبراهين وما ساقه من الأدلة لتثبيت العقائد وتقرير الشرائع وكشف النقاب عن قواعد الملة، مما جاء على ألسنة رسله وأنبيائه، وما ألهم به عباده الصالحين من قول الحق ودفع الباطل.

وهذا جدل الحق، بل هو أمر ضروري لتبليغ رسالة الله إلى أهل الأرض ودفع ما يعتورها من شبهات، وإزالة ما يقف في طريقها من عقبات، وكشف ما يحاك عليها من مؤامرات، وما يدبر لها من كيد وضلال.

وهذا النوع من الجدل القرآني وإن كان فيه معنى الإلزام والإفحام، قد

(١) مناهج الجدل في القرآن الكريم، د. زاهر عواض الألمعي، ص: ٢٥.

اشتمل على التوجيه والإرشاد إلى طريق الحق والصواب.

وهذا جدال الملائكة وجدال خولة بنت ثعلبة التي حكى القرآن قصتها في سورة المجادلة ونحو ذلك مما يرجع إلى هذا المعنى.

٢–ما ورد في القرآن بطريق الجواز، والقصد منه الاسترشاد وحب الاستطلاع والنظر للعظة والاعتبار والترجي والدعاء. ومن هذا القبيل جدل إبراهيم عليه السلام مع ربه حين قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾(١).

٣– ما يأتي على ألسنة الكفار من الاعتراضات والدعاوى الباطلة التي حكاها القرآن الكريم وبَيَّن بطلانها وما تنطوي عليه من مفاسد. وهو يدخل تحت عنوان الجدل بالباطل كما قال تعالى: ﴿وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾(٢).

و إذا كان القرآن الكريم كتاب دعوة وهداية، وكان المعجزة الخالدة الموجهة للأفكار والمبادئ والمعتقدات القائمة على الحجج والبراهين، فلا غرابة أن نرى وفرة هذه الأساليب الجدلية في كتاب الله، ناطقة بالحجج الصحيحة والبراهين الواضحة.

المخاصمة:

يقول الراغب: «الخصم مصدر خصمته أي نازعته خصمًا، يقال خاصمته وخصمته مخاصمة وخصامًا»... قال: «وأصل المخاصمة أن يتعلق كل واحد بخُصم الآخر، أي جانبه وأن يجذب كل واحد خُصم الجوالق من جانب»(٣).

وقد ورد لفظ الخصام في القرآن الكريم في ثمانية عشر موضعًا؛ ومما يدل

(١) البقرة: ٢٦٠.

(٢) غافر:٥.

(٣) المفردات/ خصم.

على تقاربه الدلالي مع مفهوم الجدل قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلاً بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾[1].

ولما كان الخصم هو المختص بالخصومة، كان الغالب على معناه في القرآن الكريم أنه مذموم؛ إلا أنه ورد في عدة مواضع بمعنى أعم يقترب من مفهوم الاختلاف كما في قوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ [3].

المنازعة:

يقول الراغب: «التنازع والمنازعة المجاذبة، ويعبر بهما عن المخاصمة والمجادلة»[٤].

وقد ورد هذا اللفظ بهذا المعنى في القرآن الكريم في ستة مواضع، أغلبها إن لم تكن كلها، واردة على جهة الذم، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ﴾[6].

التحاور والحوار:

قال الراغب: «والمحاورة والحوار: المرادّة في الكلام، ومنه التحاور»[٧].

---

(١) الزخرف: ٥٨.

(٢) الحج: ١٩.

(٣) الزمر: ٣١.

(٤) المفردات/ نزع.

(٥) آل عمران: ١٥٢.

(٦) الأنفال: ٤٦.

(٧) المفردات/ حور.

والحور الجواب: يقال كلمته فما رد إلي حورًا أو حويرًا[١] واستحار الرجل: أي استنطقه، ويقال: كلمته فما رد إلي حورًا: أي جوابا، وهم يتحاورون أي يتراجعون الكلام، والمحاورة مراجعة المنطق في المخاطبة[٢].

ولمادة «حور» في اللغة معان مختلفة، وذلك نظرًا لطبيعة التغييرات التي تجري على بنيتها الصرفية حسب استعمالاتها فقد ورد أن الحور هو الرجوع عن الشيء وإلى الشيء، يقال حار إلى الشيء وعنه حورًا ومحارًا ومحارة رجع عنه وإليه[٣].

وتأتي بمعنى التغير من حال إلى حال، فالفعل حار يأتي بمعنى تغير وتحول قال لبيد:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رمادًا بعد إذ هو ساطع[٤]

والمحاورة: المجاوبة من فعل حاور الدال على المشاركة، والتحاور التجاوب، تقول أحرت له جوابًا وما أحار بكلمة[٥].

والحوار من أهم الألفاظ المستعملة في هذا المجال وأشهرها، وخصوصًا في العصر الحديث،ذلك أن الحوار بين العقول والشعوب من أسباب التفاهم والتواصل والتعايش والتقارب بين التيارات والمدارس الفكرية المختلفة «فالإسلام يريد للإنسان أن يحصل على القناعة الذاتية المرتكزة على الحجة والبرهان، في إطار الحوار الهادئ العميق، سواء في ذلك قضايا العقيدة، وقضايا الحساب

(١) تاج العروس / حور، ٦/٣١٦ – ٣١٧.
(٢) لسان العرب/ حور: ٤/٤١٨.
(٣) لسان العرب/ حور: ٤/٢١٧ والقاموس المحيط، ص: ٣٨١.
(٤) لسان العرب/ حور: ٤/٢١٧.
(٥) لسان العرب: ٤/٢١٨ – تاج العروس: مادة حور، ٦/٣١٦ – ٣١٧.

والمسؤولية، فلكل سؤال جواب، ولكل علامة استفهام، تواجه الإنسان في الطريق، علامات في كل منعطف تشير إلى سواء السبيل»[١]؛ إلا أن المصطلح قليل الورود في القرآن الكريم، فقد ورد ثلاث مرات [٢].

وقد استعمل في القرآن الكريم باعتباره أداة في إدارة الكلام، ولم يقترن به ما يدل على مدحه أو ذمه، كما هو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[٣]، ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلاً﴾[4]. فأسنده إلى المؤمن وإلى الكافر، وهذا بخلاف المحاجة التي لم تستعمل في القرآن الكريم إلا بمعناها المذموم الدال على المعاندة والمشاقة.

المماراة:

قال الراغب: «الامتراء والمماراة: المحاجة فيما فيه مِرْيةٌ». قال: «والمرية التردد في الأمر وهو أخص من الشك»[٥].

وهذا اللفظ قليل الورود في القرآن الكريم بالمقارنة بلفظ المحاجة والجدل، إذ ورد في موضعين:

أ- ورد فعلاً مضارعًا في صيغة الجمع وصفًا للقوم المجرمين الذين يريدون اللواط بديلاً عن الزواج، وفي سياق الرد عليهم والتثبيت لنبي الله لوط قال تعالى:

(١) الحوار في القرآن: قواعده، أساليبه، معطياته، محمد حسين فضل الله، ص: ٣٢.
(٢) انظر فصل المحاورة أسلوبًا للحجاج من هذه الدراسة.
(٣) الكهف: ٣٤.
(٤) الكهف: ٣٧.
(٥) المفردات/ (م ر ي).

﴿قَالُواْ بَلْ جِئْنَاكَ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾[١].

ب- وورد كذلك فعلاً مضارعًا في صيغة الجمع وصفًا للنصارى الذين طعنوا في الأخبار القرآنية التي سيقت بشأن عيسى عليه السلام قال تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾[٢].

الاختلاف:

قال الراغب: «الاختلاف والمخالفة أن يأخذ كل واحد طريقًا غير طريق الآخر في حاله أو قوله».

والخلاف أعم من الضد؛ لأن كل ضدين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين. ولما كان الاختلاف بين الناس في العقول قد يفضي إلى التنازع، استُعِير ذلك للمنازعة والمجادلة قال تعالى: فَاخْتَلَفَ ﴿الأَحْزَابُ مِن بَيْنِهِمْ﴾[٣] وقال تعالى: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[٤]وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[٥]، ولهذا يمكن القول: إن «الخلاف والاختلاف» يراد به مطلق المغايرة في القول أو الرأي أو الحالة أو الهيئة أو الموقف.

وأما ما يُعرف عند أهل الاختصاص «بعلم الخلاف»: «فهو علم يمكِّن من حفظ الأشياء التي استنبطها إمام من الأئمة، وهدم ما خالفها دون الاستناد إلى دليل مخصوص، إذ لو استند إلى الدليل واستدل به لأصبح مجتهدًا أصوليًا. والمفروض في الخلافي أن لا يكون باحثًا عن أحوال أدلة الفقه بل

(١) الحجر: ٦٣.

(٢) مريم: ٣٤.

(٣) مريم: ٣٧.

(٤) هود: ١١٨.

(٥) يونس: ٩٣.

حسبه أن يكون متمسكًا بقول إمامه لوجود مقتضيات الحكم – إجمالاً – عند إمامه كما يظن هو، وهذا يكفي عنده لإثبات الحكم كما يكون قول إمامه حجة لديه لنفي المخالف لما توصل إليه إمامه كذلك»[١].

ولعل الخلاف بهذا المعنى يكون شبيهًا في دلالته بالجدل والحجاج. فإذا اشتد اعتداد أحد المخالفين أو كليهما بما هو عليه من قول أو رأي أو موقف وحاول الدفاع عنه وإقناع الآخرين به أو حملهم عليه، سميت تلك المحاولة بالجدل أو الحجاج، إذ الجدل في اللغة كما سبق هو «المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة، مأخوذ من «جدلت الحبل» إذا فتلته وأحكمت فتله، فإن كل واحد من المتجادلين يحاول أن يفتل صاحبه ويجدله بقوة وإحكام على رأيه الذي يراه»[٢].

وبالنظر إلى هذه الألفاظ وغيرها وما تشترك فيه من الدلالة على مفهوم الحجاج، فإن المنهج الذي نسير عليه في الحديث عن موضوع الحجاج هو اعتبار كل محاورة فكرية تحدَّث عنها القرآن الكريم، داخلة في حجاج القرآن، لأنها وإن لم تكن بلفظ الحجاج، فهي تصب في معناه كما يدل عليه الوضع اللغوي، وهو المحجة التي جرى عليها أسلوب القرآن الكريم.

وكما أشار إلى ذلك ابن فارس: «الجيم والدال واللام أصل واحد وهو من باب استحكام الشيء في استرسال يكون فيه وامتداد الخصومة ومراجعة الكلام»[٣].

وجماع القول: إن الحجاج القرآني هو الحوار الذي يراد به الإبانة والإبلاغ والإقناع، وذلك باستخدام الدلائل العقلية والعلمية و اللغوية والفطرية

(١) أدب الاختلاف في الإسلام، د. طه جابر العلواني، ص٢١.

(٢) المفردات /جدل.

(٣) مقاييس اللغة: ١/٤٣٣.

والواقعية، والبينات القرآنية والكونية في الأنفس والآفاق، إثباتًا لحقيقة الإسلام والإيمان بالله ولقائه ورسله وجزائه، وقضايا الآخرة بعثًا وحشرًا ونشرًا وعرضًا وحسابًا ومصيرًا.

إنه استعمال المناهج الجدلية والبراهين القرآنية في الدعوة إلى الصراط المستقيم الموصل إلى ذي العزة والجلال. إنه انتهاج الطرق الحوارية الكفيلة بتحقيق الحق وتثبيته، وإبطال الباطل وتزهيقه دفعًا لضلالات الكافرين وشبهات المنافقين وتشكيكات اليهود والنصارى والملحدين، وبالنظر إلى السياقات والمواضع، فقد ورد الحجاج القرآني في ثلاث مسارات دلالية:

١–المسار الأول: حجاج قاد إليه الكفر والنفاق و الهوى والحظوظ النفسية وطمس البصيرة، ومنه المكابرة والمنازعة والمراء ولدد الخصومة واللجاجة في الكلام، وهو جدل المبطلين، وميزته الكبرى أن قوادح الهوى والعمى قد غلبت فيه على مناقب الهدى والتقوى.

٢–المسار الثاني: ما كان من الحجاج استرشادًا وحبًا للاستطلاع ونظرًا واعتبارًا؛ وقد ورد هذا الضرب من الحجاج على لسان إبراهيم عليه السلام بأسلوب الدعاء.

٣–المسار الثالث: حجاج دفع إليه الحق والهدى ويدخل فيه الجدل القرآني لإظهار الحق والمناظرات والمجادلات والمحاورات التي تسعى لتَبيُّن وجه الصواب وبيانه، وهو الذي ورد على ألسنة الأنبياء و المرسلين وأتباعهم.

وأما مصطلح «الحجاج» في تاريخ العلوم الإسلامية فهو عنوان على المحاورة والمناقشة والمناظرة، مما كان سببًا في إثراء تلك العلوم والدفع بها إلى التوسع والتعمق، بل إن هذا المصطلح بسبب ما اكتسبه من قيمة وظيفية عالية قد

انتهى إلى أن يصبح علمًا مستقلاً بذاته، له قواعده ومباحثه، وهو مستعمل ضمن دائرة تضم عدة مفردات كأنها مترادفات، كالجدل والخلاف والمناظرة والمحاورة، وهذا ابن خلدون يعرف الجدل بأنه «معرفة آداب المناظرة التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية وغيرهم. فإنه لما كان باب المناظرة في الرد والقبول متسعًا، وكل واحد من المتناظرين في الاستدلال والجواب يرسل عنانه في الاحتجاج، ومنه ما يكون صوابًا ومنه ما يكون خطأ، فاحتاج الأئمة إلى أن يضعوا آدابًا وأحكامًا يقف المتناظران عند حدودها في الرد والقبول، وكيف يكون حال المستدل والمجيب»[1]. فانظر كيف استعمل في نص واحد مصطلحات ثلاثة: الجدل والمناظرة والاحتجاج.

(١) مقدمة ابن خلدون: ١٠٧٦/٣.

المصادر والمراجع

١. **القرآن الكريم**، برواية حفص عن عاصم.

٢. **الإتقان في علوم القرآن** لجلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، تعليق مصطفى ديب البغا، ط دار ابن كثير – بيروت، ١٩٩٣م.

٣. **الإحكام في أصول الأحكام** لابن حزم، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، مكتبة عاطف، القاهرة ١٩٧٨م.

٤. **أدب الاختلاف في الإسلام**، د. طه جابر العلواني، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، الدوحة.

٥. **أساس البلاغة**، الزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت ١٩٥٣م.

٦. **استخراج الجدال من القرآن الكريم**، للإمام ناصح الدين عبد الرحمن بن نجم المعروف (بابن الحنبلي)، تحقيق الدكتور زاهر عواض الألمعي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٠م.

٧. **أيها الولد**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق علي محيي الدين علي القرة داغي، دار الاعتصام، ط٢، مصر، تاريخ الإيداع ١٩٨٣م.

٨. **تاج العروس من جواهر القاموس**، الزبيدي، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت ١٩٩٤م.

٩. **التعريفات** للجرجاني علي بن محمد بن علي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار اللسان العربي، بيروت ١٩٩٢م.

١٠. **تفسير التحرير والتنوير**، لمحمد الطاهر بن عاشور – ط١ الدار التونسية ١٩٨٤م.

١١. **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل، ط١ الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٨٨م.

١٢. **الجامع لأحكام القرآن** (تفسير القرطبي) لمحمد بن أحمد القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٦٧م.

١٣. **الحوار في القرآن الكريم**: قواعده، أساليبه، معطياته، محمد حسين فضل الله، ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٥م.

١٤. **درء تعارض العقل والنقل**، لابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، تحقيق محمد رشاد سالم، ط١، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٩٨٠م.

١٥. **زاد المعاد في هدي خير العباد** لابن القيم، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٧٩م.

١٦. **شرح الكوكب المنير**، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه الحماد، دار الفكر، دمشق ١٩٨٠م.

١٧. **الشفاء (كتاب الجدل)**، الرئيس ابن سينا، المطابع الأميرية، القاهرة ١٣٨٥هـ.

١٨. **صحيح البخاري**، بحاشية السندي، دار الفكر، (بدون تاريخ).

١٩. **صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام** للإمام السيوطي، تعليق علي سامي النشار، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة (بدون تاريخ).

٢٠. **ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة** لعبد الرحمن حسن حبنكه الميداني، دار القلم، دمشق ١٩٧٥م.

٢١. **علم الجذل في علم الجدل**، نجم الدين الطوفي (بدون تاريخ ودون طبعة).

٢٢. **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، للشوكاني، تحقيق سيد إبراهيم، ط١، دار الحديث، القاهرة ١٩٩٣م.

٢٣. **في ظلال القرآن**، لسيد قطب، ط١١، دار الشروق، بيروت ١٩٨٥م.

٢٤. **القاموس المحيط**، الفيروزابادي، دار الجيل، بيروت (بدون تاريخ).

٢٥. **الكليات**، أبو البقاء الحسيني الكفوي، المطبعة العامرة، مصر ١٢٧٨ هـ، (بدون تاريخ).

٢٦. **لسان العرب**، لابن منظور الإفريقي، مكتبة دار صادر، بيروت (بدون تاريخ).

٢٧. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** للرافعي، تأليف أحمد بن محمد المقري الفيومي، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩١٢م.

٢٨. **معاني القرآن**، الفراء، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٠م.

٢٩. **مفاتيح الغيب**، الرازي (تفسير الفخر الرازي)، دار الفكر، بيروت ١٩٨١م.

٣٠. **المفردات في غريب القرآن**، أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل الراغب الأصفهاني، المطبعة الميمنية، مصر ١٣٢٤هـ)بدون رقم الطبعة).

٣١. **مقاييس اللغة**، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت ١٩٩١م.

٣٢. **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق د. عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، ط١، القاهرة (بدون تاريخ).

٣٣. **مناهج الجدل في القرآن الكريم**، زاهر عواض الألمعي، ط٣، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض ١٤٠٤هـ.